

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة

يعد العدل صفة عظيمة جلييلة، تبعث الأمل لدى المظلومين وتعيد الأمور إلى نصابها، وبه تؤدي الحقوق إلى أصحابها، فما وجد العدل في قوم إلا سعدوا وما فقد عندهم إلا شقوا، فلا يتحقق العدل إلا بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة من المحكمة المختصة، فدور القضاء لا يقتصر في الدول الحديثة على مجرد إصدار حكم فحسب، بل يتضمن تنفيذ تلك الأحكام لغرض تغيير أو تعديل ذلك الواقع العملي، بحيث يكون أكثر ملاءمة للحكم القضائي الإداري، ومنحه سلطة وقوة في التنفيذ.

تناولت هذه الدراسة أهمية تنظيم المشرع الإماراتي لموضوع تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية وذلك بالنظر إلى مرحلة تنفيذ تلك الأحكام أسوة بالأحكام القضائية الأخرى، ذلك لما يتطلبه الحكم من ضرورة عملية تتمثل في جعله يصدر من المحكمة بالشكل الذي يكون قابلاً للتنفيذ، ويتوقع الباحث بعد الانتهاء من هذه الدراسة أن يشتمل التنظيم القانوني على إجراءات معينة من شأنها وضع أسس لتنظيم وإزالة معظم إشكاليات التنفيذ التي تعترض الأحكام القضائية الإدارية في مرحلة تنفيذ الأحكام، مما يترتب عليه امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام، لذلك فإن الباحث يسعى لإبراز هذه الدراسة وطرحها بقصد المعالجة على طاولة المؤسسات الإدارية ذات الاختصاص على نحو يجعل بيان الحكم ومنطوقه واضحاً ويسهل على جهة الإدارة القيام بتنفيذه بالشكل المناسب، فيما لو انتشرت مثل تلك الإشكاليات قد ينتج عنها في المستقبل انعدام سيادة حكم القانون وانحسار العدالة، إضافة لما سبق فإنّ دراسة هذا الموضوع تفتح الباب أمام مزيد من الدراسات والأبحاث حول تطبيق الأحكام الإدارية عموماً واتباع طرق تنفيذها بالشكل الذي يضمن الحقوق المترتبة والمنصوص عليها في القانون الإداري.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة الدراسة في أنّ الأحكام القضائية الصادرة من المحاكم الإدارية في دولة الإمارات لا يتم التعامل معها بالشكل الصحيح لدى بعض المؤسسات الإدارية في الدولة، فحين يصدر حكم من المحكمة -على سبيل المثال- بصرف حقوق الموظف المالية لا يصدر الحكم بشكل واضح بحيث يسهل على الجهة الحكومية فهمه بالشكل الذي يساعدها في إتمام تنفيذ الحكم، ذلك أنّ الحكم يصدر على هيئة تفسيرٍ للقانون أو بنود العقد الإداري، وبالتالي يترك الحكم ثغرة للجهة الإدارية بطلب تفسيره أو تنفيذه بطريقة الخطأ.

ذلك إنه بعد إصدار الحكم الإداري وتوجيهه إلى محكمة التنفيذ غالبًا ما يتم مخاطبة قاضي التنفيذ من قبل جهة الإدارة بما يسمى تفسير منطوق الحكم، حيث يصعب على جهة الإدارة تفسيره؛ لأنه يكون خاليًا تمامًا من صيغة الأمر أو النهي وإنما يكون على صيغة تفسير للقانون الإداري الذي صدر بشأنه الحكم أو تفسير بند من بنود العقد الإداري المبرم بين المتعاقدين، وانطلاقًا مما سبق فإن البحث سيدرس هذه القضية من خلال تتبع حدود وأسس هذه الظاهرة وأسبابها وآثارها وسبل الحلول والعلاج، معتمداً في ذلك أساسًا على القرارات الإدارية والقضاء الإداري الذي ينهجه مشرّع دولة الإمارات في التعامل مع هذه الإشكاليات من قبل المؤسسة المعنية بتنفيذها، والحلول المقترحة من أجل الحدّ من هذه الظاهرة.

أسئلة البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما أوجه الغموض الذي يعتري الأحكام القضائية الإدارية، وما الإشكاليات التي تواجه تنفيذها

في دولة الإمارات؟

٢. هل هناك أسباب تبعث على الغموض مما يؤدي إلى عدم تنفيذ الأحكام الإدارية؟
٣. كيف يمكن تجاوز الآثار السلبية لغموض الأحكام القضائية الإدارية، وهل هناك طرق متاحة لمعالجتها؟
٤. هل يمكن للمشرع الإماراتي وضع ضمانات قانونية وإدارية لتلافي الغموض في الأحكام الإدارية وتلافي القصور في تنفيذها؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق النقاط الآتية:

١. بيان ماهية الأحكام القضائية الإدارية والإشكاليات التي تواجهها أثناء التنفيذ.
٢. ذكر الأسباب التي تترتب على تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية وبيان الآثار المترتبة عليها.
٣. إبراز الحلول وطرق العلاج القضائية والإدارية المتوقعة في تلافي الإشكاليات التي تترتب على تنفيذ الأحكام الإدارية في المستقبل.
٤. الضمانات المتخذة من قبل المشرع لإلزام جهة الإدارة بتنفيذ الأحكام القضائية الإدارية.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أهم مشكلة تعترض القضاء الإداري وهي إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية الصادرة في مواجهة الإدارة، مما يترتب عليها ضياع حقوق الأفراد باعتبارهم الحلقة الضعيفة في المنازعات الإدارية، ذلك إن الإدارة تستغل في بعض الأحيان سلطاتها تقاعسًا عن التنفيذ، وذلك عن طريق استعمال العديد من الصور والسبل منها عدم فهمها للأحكام الصادرة أو

لعدم صياغة القرار الإداري بما يتوافق مع القانون أو لعدم احترام مشروعية الأحكام وما تحمل في ذاتها من قيمة قانونية، لذلك يسعى الباحث لإبراز هذه الدراسة وطرحها بقصد معالجة هذه الظاهرة من جميع الجوانب (التشريعية والقضائية والتنفيذية).

منهجية البحث

سيتناول الباحث الدراسة بالاعتماد على المنهج التحليلي المقارن وذلك عن طريق جمع البيانات وتحليلها ومقارنتها؛ لإبداء الآراء القانونية التي توصله إلى الجانب الإيجابي الذي يعدّ إضافة جديدة في نتائج البحث وخواتمه، كذلك فقد اعتمد الباحث على المنهج الميداني لما له من أهمية كبيرة في تجسيد موضوع البحث على أرض الواقع من خلال الدراسة التطبيقية بالمقابلات الشخصية.

حدود البحث

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الحدود المكانية والزمانية لما لها من أهمية كبيرة في موضوع البحث، أما بخصوص ما يتعلق بالحدود المكانية فتتخصر في تحديد السياسة المعمول بها لمعالجة ظاهرة القصور في تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية في دولة الإمارات من أجل التحليل والمقارنة مع القوانين المشابهة في بعض الدول العربية والغربية ذات الريادة والسبق في مجال القضاء الإداري، وذلك للوصول لأفضل النتائج والحلول في تفادي تلك الإشكاليات التي تعيق التنفيذ في المستقبل، وأما بالنسبة للحدود الزمانية فالباحث يتوقع إنجاز هذه الدراسة في المدّة ما بين عام ٢٠١٩ - ٢٠٢٢ م.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع متعددة إلى حدٍ ما على حسب علم الباحث، حيث تناول بعضها الموضوع بشكل جزئي، وبعضها بطريقة كلية، كما تبين للباحث بعد الإطلاع على تلك البحوث والدراسات أنها متقاربة من حيث النسق، وذلك بمعالجتها للموضوع من زاوية واحدة، تتمحور حول بيان الأثر القانوني على اختلاف أماكن الدراسة التي طبقت عليها. وقد سعى الباحث إلى حصر وجمع الدراسات ذات الصلة ولها ارتباط وثيق بالدراسة الحالية للموضوع المقترح للبحث، وترتيب الدراسة مسيئداً للباحث بالدراسات المعاصرة:

أولاً: الدراسات المعاصرة (الماجستير والدكتوراه):

١. طالب رمضاني فريد. ٢٠١٤. تنفيذ القرارات القضائية الإدارية وإشكالاته في مواجهة الإدارة. (رسالة ماجستير). باتنة: جامعة الحاج لخضر.

تناولت هذه الدراسة الوسائل التي تؤدي إلى إجبار الإدارة على تنفيذ القرارات القضائية الإدارية الصادرة في مواجهتها، حيث حاول التوفيق بين آراء فقهاء القانون الإداري من أجل الوصول إلى الرأي الراجح والحلول التي اقترحوها لحل مشكلة عدم تنفيذ الإدارة لقرارات القضاء.

كما أكدت بأن مشكلة التنفيذ لتلك الأحكام والقرارات الصادرة تجاه الإدارة تعد القضية الهامة والأساسية للمتقاضي، إذ أنه مطالب بانتظار الإدارة كي تنفذ ما عليها من أحكام وقرارات قضائية. ويرى الباحث أن الدراسة تطرقت لبعض المواضيع ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، حيث حاولت الإجابة على بعض التساؤلات المتمثلة في هل يحكم القاضي الإداري على الإدارة أم لا؟ وإذا حكم ضدها هل يملك سلطة إلزامها على الخضوع لحكمه؟

ويرى الباحث أن هذه الدراسة قد تعمقت في الإجابة على هذه التساؤلات حيث أثارت موضوع

إمكانية توجيه القاضي الإداري الأوامر للإدارة من أجل تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية وبحث في إمكانية

توسيع سلطات القاضي الإداري في حث الإدارة على التنفيذ لتفادي طول مدة المنازعات وحلها.

٢. دراسة لحمزة. عبدل. ٢٠١٥. *آثار العقد الإداري في صياغة الأحكام والقرارات الإدارية*. (رسالة

ماجستير) بسكرة: جامعة خيضر.

تطرق هذه الدراسة عملية إبرام العقود الإدارية التي تجريها الإدارة في استعمال الأموال العامة

داخل المؤسسات الحكومية، ولكن رأت هذه الدراسة أن عملية العقود ترد عليها العديد من القيود والتي

تمثلت في توفير الاعتماد المالي وحصول الموافقة أو الاستشارة من الجهات التي حددها القانون. وكما اشترط

القانون في بعض الأحوال أن يتخذ العقد شكلاً كتابياً أي إن عملية إبرام العقود الإدارية تمر بسلسلة من

الإجراءات ابتداءً من المناقصة وتنتهي بصدر القرار، والعلاقة بين هذه الدراسة والدراسة السابقة تكمن

في نقطة إبرام العقود الإدارية فقط، والدراسة الحالية تصدت لمشكلة صناعة القرار الإداري وفقاً للقوانين

من قبل بعض المؤسسات الإدارية في دولة الإمارات ما يشكل عائقاً أمام تحقيق العدالة في تطبيق الأحكام

الصادرة.

٣. دراسة لمعاصرة. محمود محمد. ٢٠١١م. *"الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة*

بالقانون الإداري".

وهذه الدراسة عبارة عن كتاب أصله رسالة دكتوراه تناولت هذه الدراسة أكبر مشكلة تواجهه

حكومات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، والذي يقف عائقاً في تحقيق تمتتها المستدامة ألا وهو

(الفساد الإداري) كونه من إحدى آفات العصر حيث إن هذه الآفة ليست منحصرة في القطاع العام فقط

بل تصل إلى القطاع الخاص وإلى كافة مستويات وفئات المجتمع، بينما يكون التأثير سلباً بشكل كبير على

تلك الدول الساعية إلى تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والانتصار على الفقر والبطالة، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الظاهرة في المملكة الأردنية الهاشمية وإلى السبل الكفيلة لمكافحتها في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الأردني، يرى الباحث بأن علاقتها بالدراسة الحالية أنها تسلط الضوء على إحدى الإشكاليات التي تجعل الإدارة تمتنع عن تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية وهذا هو موضوع دراستنا الحالية، حيث سنعالج الموضوع بصفة عامة وشمولية مسلطين الضوء على جميع الإشكاليات في دولة الإمارات والدول العربية والغربية.

٤. دراسة معدة لمعهد دبي، القضائي ٢٠١١م. بعنوان: "قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات، سلسلة التشريعات والقوانين لدولة الإمارات العربية المتحدة"، أشارت هذه الدراسة إلى أن هذا القانون يعد من أهم قوانين الدولة وأبرزها نظراً لتناولها جميع أنشطة الإنسان وأهميتها في تنظيم شؤون الإنسان وحياته من تصرفات ومعاملات، ومن خلاله تفرعت القوانين الخاصة والمستقلة، وكانت التوجيهات من قبل صاحب السمو رئيس الدولة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى إثره تم تشكيل لجنة عليا بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦/٥٠ لسنة ١٩٧٨م، ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة بأن قانون المعاملات لدى الأفراد يقوم على أسس وقوانين من الهيئات التشريعية، وعندما يغيب تنفيذ هذه الإجراءات يكون سيادة القانون مظلمة وبالتالي سيؤدي هذا الأمر إلى الفوضى وعدم استقرار الأوضاع العمل في المؤسسات، بينما أهمل الباحث الإشارة إلى بعض الحلول البديلة لتفادي هذه الظاهرة، والعلاقة بين الدراستين تكمن في اختلاف دراستنا الحالية مع هذه الدراسة من حيث تركيزنا في بحثنا على وضع الحلول المناسبة لضمان تنفيذ الإدارة للقرارات والأحكام القضائية التي أصدرتها المحاكم المختصة للنظر للقضايا الإدارية.

٥. دراسة بلقاسمي. شريف. ٢٠١٤. امتناع الإدارة عن تنفيذ القرارات القضائية الإدارية، (رسالة ماجستير). البويرة. جامعة ألكلي محمد الحاج.

تناولت هذه الدراسة أهم مشكلة تعترض القضاء الإداري المتمثلة في الامتناع عن تنفيذ الأحكام والقرارات من قبل القضاء ضد الإدارة، مما يعتبر انتهاكاً كبيراً لمشروعية الأحكام، حيث أصبحت القوة الملزمة للقرار أو الحكم لا تحقق أهدافها إلا من خلال وجود القوة التنفيذية التي تجبر على تنفيذ الالتزام، وقد توصل الباحث في هذه الدراسة لبعض الوسائل التي بالإمكان أن يستعين بها القاضي في حث الإدارة على تنفيذ الحكم الصادر ضدها، وإجبارها عند الضرورة من خلال الإكراه والضغط.

٦. دراسة بعزیز. هجير. ٢٠١٨. امتناع الإدارة العامة عن تنفيذ أحكام القضاء الإداري، (رسالة ماجستير). جامعة مولود معمري-تيزي وزو.

تناولت هذه الدراسة قضية الامتناع من تنفيذ الأحكام القضائية التي تصدر ضد الإدارة، حيث ركزت على الضمانات التي جاء بها المشرع الجزائري في ظل الإجراءات المدنية والإدارية من أجل إلزام الإدارة على تنفيذ الأحكام القضائية التي تصدر ضدها، كذلك عرض الصور المتعددة للامتناع والأساليب والأسباب التي تتذرع بها الإدارة لتبرير امتناعها، والأسباب الحقيقية وغير الحقيقية التي تقف وراءها ومسؤولية الإدارة عن عدم التنفيذ، أما بالنسبة للدراسة الحالية فهي أكثر شمولية فهي تسلط الضوء على جميع الإشكاليات والضمانات للحد من هذه الظاهرة في دولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك العديد من الدول العربية والغربية التي أعطت اهتماماً كبيراً لموضوع وواسعاً لهذه الدراسة.

يرى الباحث بأن علاقتها بالدراسة الحالية تكمن في أن هذه الدراسة تطرقت لظاهرة الإمتناع من قبل الإدارة في تنفيذ الأحكام القضائية من زاوية ضيقة ولكن الدراسة الحالية تطرقت للظاهرة بشكل عام

مرورًا بجميع الإشكاليات ووضع الحلول الناتجة والأساليب الكفيلة للحد منها عن طريق دراسات ميدانية ومعاصرة.

٧. الدراسة للقاضي الدكتور عبد الوهاب عبدول. ٢٠١١م، رئيس الدائرة الإدارية بالمحكمة أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة المحكمة الاتحادية العليا. **دور المحكمة الاتحادية العليا في تعزيز وتطوير القانون الإداري الإماراتي**. نموذج القرار الإداري، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الأول لرؤساء المحاكم العليا الإدارية في الدول العربية، بيروت- لبنان.

تناولت هذه الدراسة التطور والارتقاء الذي عرفه القانون الإداري الإماراتي في السنوات الأخيرة، الذي اجتاز مرحلة النشأة والتشكل، ودخل في مرحلة التقدم والتطور، وتبرز ملامح هذا التطور في إصدار تشريعات لها صلت بالجوانب الإدارية، كقوانين الخدمة والوظيفة العامة، وقوانين العقود والمناقصات، وقوانين الإدارات والمؤسسات والهيئات العامة الاتحادية والمحلية وغيرها، كما انتشرت الدوائر القضائية المتخصصة بنظر المنازعات الإدارية، وخاصة في المحاكم الاتحادية بدرجاتها المختلفة، وثم الاستقرار وترسيخ فكرة عدم تحصن القرار الإداري، والتمييز بين العمل الإداري والعمل السيادي لدى المتقاضين، ويرى الباحث أن هذه الورقة قد جاءت بالعديد من المبادئ التي ستساعد في تقدم وتطور القضاء الإداري في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن تبقى هذه المقترحات والتشريعات عديمة الفعالية نظرًا؛ لأنها تجعل من حل المنازعات الإدارية صعبة في ظل الغموض الذي يشوب النصوص القانونية التي لها صلة من بعيد في موضوع المنازعات الإدارية وخاصة إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية، حيث إن الإدارة تستغل الغموض الذي تعرفه النصوص القانونية ذات صلة لتتنصل من مسؤوليتها المتمثلة في تنفيذ الحكم لذا من الأفضل وضع قانون إداري واضح لمساعدة القاضي في الحسم في المنازعات الإدارية، وتعيين قاضي خاص بالتنفيذ ويمتلك سلطات واسعة تمكنه من تنفيذ الحكم القضائي الإداري بسلاسة وبدون معوقات.

٨. الدراسة لسيدايا. إبراهيم ولد الشيخ. ٢٠١٧. النظام القانوني للمنازعات الإدارية في دولة الإمارات

العربية المتحدة - دراسة تحليلية مقارنة- . (رسالة ماجستير). جامعة الإمارات العربية المتحدة.

وتدرس هذه الأطروحة النظام القانوني للمنازعات الإدارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بينت ماهية المنازعات الإدارية والأعمال التي تصلح محلاً للمنازعات الإدارية وكذلك الأعمال الإدارية غير المشروعة، كما وضحت الدعاوي الناشئة عن الدعاوي الإدارية كدعوى التعويض ودعوى الإلغاء، كما تحدثت ورقة البحث عن آليات وسبل الفصل في المنازعات الإدارية وإشكاليات المنازعات الإدارية في ظل الوضع الحالي ومن أهمها العقبات الطبيعية وغير الطبيعية التي تحول ضد تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية. يرى الباحث أن هذه الدراسة قد تحدثت على النظام القانوني للمنازعات الإدارية في دولة الإمارات العربية المتحدة وهي الدراسات المهمة التي ساعدتنا في موضوع بحثنا حيث ركزت على الأعمال التي تصلح محلاً للمنازعات الإدارية ووضحت الدعاوي التي ترفع ضد الإدارة من دعاوي التعويض الإلغاء كما تحدثت عن إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية والطرق التي تنهج الإدارة من طرق طبيعية وغير طبيعية لتجنب تنفيذ الحكم القضائي الإداري. ويرى الباحث أن هذه الدراسة كانت سنداً قوياً في موضوع البحث، حيث وضحت النظام القانوني للمنازعات الإدارية من جميع الجوانب، إلا إن ما يعاب عليها اقتصرها على بعض المعوقات التي تقف في وجه التنفيذ وإغفالها على العديد من السبل الأخرى التي ذكرناها.

• الدراسات الإضافية:

ابن عزوز عقبة وحنك لطفى. ٢٠٠٨. ضمانات تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد القرارات الإدارية.

(مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم القانونية والإدارية) بسكرة: جامعة محمد خيضر.

الأعرج. م. د.ت. آثار حكم إلغاء القرار الإداري. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة عمان العربية.

أمال. حميد. د.ت. إشكالية تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة في مواجهة الإدارة. (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المتخصصة في القانون الخاص). الرباط. جامعة محمد الخامس.

براهيمي. فايزة. ٢٠١١. الأثر المالي لعدم تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية. (رسالة ماجستير).

بندي. مروى. ٢٠١٥. امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية في الجزائر، (رسالة ماجستير). بسكرة: جامعة محمد خيضر.

تمام. آمال يعيش. ٢٠١٢. سلطات القاضي الإداري في توجيه أوامر للإدارة. (أطروحة دكتوراه).

الجويني. عبد الوهاب. ١٩٩٢. القاضي وتنفيذ العقد. (رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في القانون الخاص).

خليل عمر يوسف. ٢٠١٤. تنفيذ الأحكام الإدارية. (رسالة ماجستير). فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

الرباطي. إيمان حسين. ٢٠١٠. تسبب القرارات الإدارية دراسة مقارنة. (رسالة ماجستير). جامعة الشارقة.

رمضاني. فريد. ٢٠١٤. تنفيذ القرارات القضائية الإدارية وإشكالاته في مواجهة الإدارة. (رسالة ماجستير). باتنة: جامعة الحاج لخضر.

شهرزاد. فوسطوا. ٢٠١٠. مدى إمكانية توجيه القاضي الإداري بأوامر للإدارة. دراسة مقارنة. (رسالة ماجستير) تلمسان: جامعة أوبوكر بالقايد.

علي. ب. ١٩٧٨. المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي. (رسالة ماجستير). جامعة بغداد.

فتيحة هنيش. ٢٠١٣. ضمانات تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية. (رسالة ماجستير). جامعة محمد خيضر بسكرة.

الكبيسي. معمر مهدي صالح. ٢٠٠١. مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية. (رسالة ماجستير). جامعة بغداد.

محمد صحراوي. ٢٠٠٤. وقف تنفيذ القرارات الإدارية في القضاء الإداري الجزائري. (رسالة مقدمة إلى جامعة محمد خيضر). بسكرة: جامعة محمد خيضر.

نادية فرج. د.ت. معنى القرار الإداري موضوع دعوى لإلغاء أمام مجلس الدولة المصري والفرنسي. (رسالة الدكتوراه).

نشوش. عائشة. ٢٠٠٢. المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية. (رسالة ماجستير). جامعة الجزائر.

ثانياً: الأوراق المحكمة والمجلات الدولية:

١. دراسة لأنسيقة. فصل. ٢٠٠٩. "النظام القانوني للصفقات العمومية وآليات حمايتها". مجلة الاجتهاد القضائي، العدد (٥).

تطرق الباحث في هذا المقال الذي وضح فيه أن التشريع يعد في أغلب الدول الرابط الأساسي الذي من خلاله يتم التغيير في النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فضلاً عن كونه أحد الآليات الهامة التي تعين الحكومات في تلبية احتياجات المستمرة والمتجددة لمجتمعاتها أفراداً أو جماعات أو مؤسسات، إضافة إلى أنه يعتبر وسيلة هامة وفعالة من حيث توفير هيكل عام ومستقر لأنظمة العمل، يساعد المؤسسات الحكومية في تنظيم شؤونها قانونياً وواقعياً. كما استنتج الباحث بأن اجتناب التعارض المحتمل قانونياً، بين الأحكام التشريعية المحلية التي يتم سنها من قبل مجلس المحافظة، والأحكام الدستورية والقوانين الاتحادية، يؤدي إلى الطعن في الحكم الصادر عن المجلس التشريعي إن وقع، أو صعوبة التنفيذ في المستقبل، ومن ثم فإنه يتطلب انضمام المشاريع القانونية التي سيقورها مجلس المحافظة وفق الصلاحية التي

منحت له بموجب دستور الدولة، وعليه فإن أي مشروع قانون يصبح من ضمن التشريعات النافذة بعد صدورها ونشرها بالوسائل الرسمية، فإنها تتضمن أحكاماً تكون سارية العمل كما هي إلى أن تقوم السلطة نفسها التي سنت ابتداءً بالتعديل أو الإلغاء حسب الإجراءات والخطوات القانونية المعتمدة.

والعلاقة بين الدراستين تكمن في أن الباحث ركز في دراسته إلى قضية إشكاليات الصياغة التشريعية في ضوء صياغة العقود الإدارية غير المنتظمة في المؤسسات الإدارية والتي تؤدي إلى عدم فهم بعض هذه القوانين، تشبه هذه الدراسة بدراستي من ناحيتين: الناحية الأولى من جهة القوانين المنظمة في هذا الشأن. والناحية الثانية في جهة الأضرار التي قد تسبب عدم فهم هذه التشريعات، فإن الدراسة الحالية ستتناول هذا الموضوع على مستوى المؤسسات الإدارية في دولة الإمارات.

٢. دراسة لحنان عبد القادر محمد خليفة عبد القادر محمد خليفة. ٢٠١٣م. "القرار الإداري السلبي وتطبيقاته في القضاء الإداري السعودي". مجلة كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر. ج. ٢٠. العدد (٤).

تناولت هذه الدراسة موضوع القرارات الإدارية من أهم وسائل الإدارة في مباشرة الوظيفة الإدارية ومن أخطر مظاهر السلطات التي تتمتع بها الإدارة وترجح كافة الأعباء الأفراد، فالقرار الإداري هو الوسيلة التي تعبر بها الإدارة بقصد إحداث أثر، يمثل القرار الإداري السلبي الناتج عن صمت الإدارة أو امتناعها عن إصدار قرار، وتشبه هذه الدراسة مع موضوع بحثي من ناحية امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام الصادرة من المحكمة المختصة.

٣. دراسة لالعنزي. تريحيب بن محفوظ. ٢٠١٨م. "التعويض عن الأضرار الناتجة عن الأخطاء المرفقية والشخصية في النظام الإداري بالمملكة العربية السعودية". مجلة كلية الشريعة والقانون. جامعة الأزهر. ج. ٢٠. العدد (٦).

تناول الباحث عدة مواضع في هذه المقالة حيث بين بأن للخطأ معايير وضوابط يمكن تحريرها أكثر دقة للحكم عند وجود ما يثبت المسؤولية، ويترتب عليها آثارًا محددة، كما أن الخطأ والمخاطر يعتبران أساساً لقيام مسؤولية الإدارة، وأن الخطأ موجب لمنح التعويض وفق ما يقرره المشرع، سواء بنطاق التعويض أو بشروط المسؤولية على أساس المخاطر أو بالذي يتحمل التعويض النهائي، وفما يخص بالمسؤولية الإدارية، فإن وجود الخطأ يعتبر عنصراً هاماً من أجل قيام المسؤولية وجبر الضرر المترتب عليه، ولا شك بأن نوع الضرر له تأثير على اختلاف التعويض، فالتعويض عن الضرر المالى ليس فيه إشكال؛ كونه يعتمد على مقدار الضرر، بينما الإشكال متعلق بالتعويض عن أضرار جسيمة إن وقعت؛ لأن التقدير يقوم فيه على اعتبارين فقهية وتشريعية، هذه الدراسة لها علاقة متينة بالموضوع الذي نحن بصدده من حيث الموضوعية فكلما البحثين قد اجتمعا في تناول الأحكام القضائي الإدارية وما يترتب عليها من آثار، إلا إن الدراسة هذه تختلف عن الأولى في دراسة تجاوز الأضرار عن طريق وضع الحلول المناسبة لها بحيث يكون الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه الباحث هو إجراء وقائي قبل وقوع الضرر اتباعاً للقاعدة الفقهية (لا ضرر ولا ضرار).

٤. دراسة للدّ. حمده علي حسن البلوشي سام سليمان دلّه. ٢٠١٩. "ضمانات الممنوحة للموظف في النظام التأديبي الإماراتي".

تناولت هذه الدراسة النظام التأديبي بالإمارات العربية المتحدة الذي يجب العمل به من أجل تحقيق المصلحة العامة للحفاظ من جهة وضمان الاستقرار الوظيفي من جهة ثانية، هذا النظام يركز على الموظف باعتباره الأداة الضرورية التي تعمل على التوازن بين قيام الموظف بأداء واجباته الوظيفية بالقدرة والكفاية المطلوبة وبين متطلبات الوظيفة من أجل تحقيق المصلحة العام، لذا يعتمد لتحقيق هذه الأخيرة على حسن أداء الموظف وسرعته وأمانته وكفاءته، وفي المقابل لا بد أن تحافظ الإدارة على أداء الموظف بأن تقدم له

ضمانات تكفل حقوقه وتوفر له الحماية من سوء استعمال السلطة الإدارية، هذه الضمانات قد تكون سابقة على توقيع الجزاء أم لاحقة بعد صدور الجزاء التأديبي في حقه وكل تلك الضمانات الممنوحة للموظف تدخل في مفهوم عدالة الإجراءات.

يرى الباحث أن الضمانات التي منحها المشرع للموظف تكمن في سلامة الإجراءات وصحتها وآلية تطبيقها ومناسبتها في المراحل التي تسبق توقيع الجزاء وحتى بعد توقيع الجزاء، فيجب عدم المغالاة في الإجراءات التي لا تتماشى مع ضمان سير الإجراءات في المحاكمة التأديبية، وعليه سيعتمد الباحث على هذه الدراسة التي تظهر أهميتها في التقليل من ظاهرة الشطط في استعمال السلطة من طرف الإدارة التي تعمل إلى إصدار قرارات غير ملائمة أو متناسبة لدرجة المخالفة، وكما يعتبر الانحراف عن السلطة من بين الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة لتحايل والامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية الصادر ضدها.

٥. دراسة لدكتور مهند نوح. ٢٠٠٤. "القاضي الإداري والأمر القضائي". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. ج. ٢٠، العدد (٢).

تتطرق هذه الدراسة إلى موضوع القاضي الإداري والأمر الإداري والتي شغلت تفكير العديد من الفقهاء كحل لمشكلة امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادر في مواجهتها، حيث خصصت الفصل الأول لتحديد ماهية الأمر في مبدأ حظر توجيه الأوامر للإدارة وأساسه، والاستثناءات التي كانت واردة على المبدأ المذكور ثم تحدث في الفصل الموالي إلى النظام القانوني للأوامر في ضوء أحكام قانون ١٩٩٥ / ٠٢ / ٠٨ الصادر في فرنسا باعتبارها من الدول الأوائل التي منحت بعض السلطات للقاضي الإداري لتوجيه الأوامر للإدارة في بعض الحالات المحددة.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة ستساعده في الوصول إلى الهدف من دراستنا وهو إيجاد حلول فعالة لتصدي لظاهرة امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام، حيث سنحاول الاستفادة من التجربة الفرنسية في

موضوع صلاحيات توجيه القاضي الإداري الأوامر للإدارة في حدود تنفيذ الحكم القضائي من أجل إزالة الغموض الذي يشوب هذه الظاهرة.

٦. دراسة ناصوف. حكيم عبد الرحيم محمد. ٢٠٢٠. "الوسائل الحديثة لتنفيذ أحكام القضاء الإداري وموقف المشرع الليبي منها". *المجلة الدولية للقانون والدراسات*. ج. ٢. العدد (١). يونيو.

تتناول هذه الدراسة أهم الوسائل الحديثة التي أقرها المشرع الفرنسي لإجبار الإدارة على تنفيذ أحكام القضاء التي امتنعت عن تنفيذها والذي يعد خروجًا عن مبدأ المشروعية، و ذلك لضمان احترام وتقديس الأحكام القضائية التي تعتبر عنوان الحقيقة، فلا جدوى من إصدار القاضي للأحكام لحل النزاعات ما لم يتم احترام الأحكام وتنفيذها، إذ تحاول الإدارة بطرق ما في مراوغة تلك الأحكام التي صدرت ضدها عبر وضع الصعوبات والعراقيل التي تتفادى آثار تلك الأحكام والقرارات القضائية، وتناولت هذه الدراسة أيضًا إمكانية تطبيق المشرع الليبي لهذه الوسائل الحديثة في ظل عدم وجود وسيلة فعالة تجبر الإدارة على تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية في النصوص القانونية، وعليه فقد حاولت الدراسة تسليط الضوء على الوسائل الحديثة التي نصها المشرع الفرنسي التي لها الأثر الإيجابي الكبير في التصدي لهذه الظاهرة حيث أقر بأنه بإمكان القضاء توجيه الأوامر للإدارة فضلًا عن فرض الغرامات التهديدية، من أجل إجبار الإدارة عن امتناعها في تنفيذ القرار والأحكام التي صدرت ضدها، ويرى الباحث أن هذه الدراسة ستساعده على إيجاد الحلول الكفيلة لتصدي هذه الظاهرة حيث سنتطرق لها في الفصل الخامس من الدراسة إلا أن ما يعاب عليها أنها اقتصرت فقط على بعض الوسائل وأغفلت العديد منها التي سنتناولها في موضوع بحثنا.

٧. دراسة لشطناوي. فيصل. ٢٠١٦. "الأحكام القضائية الإدارية الصادرة ضد الإدارة وإشكاليات التنفيذ". *دراسات علوم الشريعة والقانون*. ج. ٤٣.

تناولت هذه الدراسة موضوعًا في غاية الأهمية يتعلق بإشكاليات تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية الصادرة ضد الإدارة، وتهدف الدراسة إلى التصدي لظاهرة امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية والحد من حالات حدوثها، في ظل عدم إمكانية القاضي الإداري التدخل في عمل الإدارة وفقًا للمشرع الأردني. وكما وضحت الدراسة مسؤولية الإدارة والموظف المسؤول في حالة الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية كذلك وفي حالتي التراخي أو التباطؤ في التنفيذ، فيمكن تحريك دعوى جنائية ضده الموظف الممتنع عن تنفيذ ذلك بموجب أحكام المادة (١٨٢) من قانون العقوبات الأردني، ويمكن إثارة مسؤوليته التأديبية من جهة الإدارة ذاتها وبالنتيجة ممكن أن تعاقبه تأديبيًا لإخلاله بواجباته الوظيفية، كما إن الإدارة يمكن إثارة مسؤوليتها عن التأخير في تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية ورفع دعوى ضدها أمام القضاء الإداري للمطالبة بالتعويض كما إن القضاء الإداري يمكن أن يحكم عليها إضافة للتعويض بإلغاء القرار الإداري السلبي الناتج عن الامتناع، ويرى الباحث أن هذه الدراسة سلطت الضوء على نفس الإشكالية التي تناولتها دراستنا ألا وهي إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية الصادرة ضد الإدارة، كما إنها وضعت بعض الحلول التشريعية لتصدي لهذه الظاهرة كإتاحتها رفع دعوى جنائية ضد الموظف الممتنع حسب المادة ١٨٢ من قانون العقوبات الأردني، وكذلك إمكانية إثارة الإدارة المسؤولية التأديبية ضد الموظف نتيجة لإخلاله بواجباته الوظيفية، كما يمكن إثارة المسؤولية ضد الإدارة الممتنعة برفع دعوى التعويض وكذلك إلغاء القرار الإداري السلبي، ويرى الباحث أن هذه الدراسة قد ساعدته في فهم وإدراك أهمية دعوى الإلغاء والتعويض وكذلك الدعوى التأديبية في التصدي لظاهرة الامتناع كما أرشدته إلى وضع الإصبع على الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة لتحايل عن تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية، ولكن ما يعاب على هذه الدراسة إنها حددت بعض الوسائل فقط أما دراستنا فقد تعمقت في وضع هيكل متكامل خاص بالوسائل والطرق التشريعية وغير التشريعية التي تستعملها الإدارة في امتناعها.